من غير إحراج

د.عبدالرحمن عبدالله العوضي

العنف لا يورث إلا العنف

هــذه الأيام نعيش فــي الكويت مرحلة تعتبر في نظــري من أخطر المراحل فــي تاريخ الكويت الحديث، خاصة ان ظواهــر التمرد والعصيان قد بدأت تهدد الكويت، حيــث ان التجمعات غير القانونية أصبحت مجــالا للمزايدات وكأننا نسينا ان النظام الديموقراطي في الكويت قد أوجد لنا أسلوبا متميزا في التفاهم والاختلاف بين السلطة والشــعب، وقد وجدت قاعة البرلمان لتكون ساحة لهذا السجال، ووجود البرلمان في أي بلد لا يجوز معه لأي مجموعة أو فئة أو جماعة ان تخرج عن قاعدة الحوار البرلماني وفق النظم واللوائح الداخلية، لأن التجمع الغوغائي يتحول الى حكم شــوارعي بدلا مــن الحكم الديموقراطي الذي أصبح الآن أســلوبا مرفوضا من قبل أهل الكويت الذين ارتضوا بالحوار الديموقراطي كأسلوب للتفاهم، وحتى الاختلاف بين الشعب والسلطة.

يستغرب الإنسان فعلا من مثل هذه الظاهرة لدرجة انني بدأت أشك من وجود مخطط لإثارة القلاقل في الكويت، وان عناصر التأزيم لا يمكن ان يكونوا منتمين الى الكويت، وحتى الآن لا أحد من أهل الكويت يرضى بمثل هذه المنازعات والزوابع التي شــغلتنا عن أمور حياتنا، حتى ان مجلــس الأمة والحكومة قد تعطلا عن القيام بتوجيهاتهما تجاه التنمية التي يجب ان تكون هدفا للجميع.

هذه التصرفات تجعلني اتهم بعض من يحيط بنا بأنهم يقصدون إثارة الزوابع والقلاقل في الكويت، لأنهم يعتبرون التجربة الديموقراطية تهديدا لبقائهم خاصة الأنظمة المستبدة التي لا تشارك شعوبها في إدارة البلاد، وبدأت ظواهر الانقسام والتهديد تطل برأسها من خلال بعض برامج الفتنة الشعبية، وهذا الأمر بطبيعة الحال خطير سيؤدي الى تدمير كل شيء، ولا يختلف عما قاله «شمشون الجبار» الذي هدم المعبد على نفسه وعلى الناس الذين معه «عليّ وعلى أعدائي».

لا يا ناس، هذا أسلوب مرفوض ولا يمكن ان نقبل به وقد يكون صوتي من بين الأقلية ممن بقوا من أهل الكويت الذين يرفضون هذا التصرف، ويرفضون أيضا كل تهديد واســتغلال في كويت الأمن والأمان، فلقد اختلفنا على مر العصور مع الحاكم، ولكن كان الخلاف من أجل المصلحة العامة، واتفقنا من دون هذا التصعيد ومن دون هذه المهاترات على أن الحاكم دائما هو الحكم العادل بيننا.

نعــم يا إخوان، هــذه الكويت وهؤلاء هم أهل الكويت لــم يرضوا بإيذاء هذا البلد بنظامه المتميز وعلاقته المتميزة بين الحاكم والمحكوم، فحكامنا ســيظلون دائما حكماء، وسيظل الشعب الكويتي وفيا لما قبلناه من أسلوب حكم، فإذا كان صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، حفظه الله، قد كرر النصح في عدة مناســبات محاولا التهدئة، ومع الوحدة الوطنية، طالبا منا «التمســك بالعروة الوثقى» وبحب هذا الوطن والمحافظة عليه ومنع كل ما يضر بســلامته وبقائه، فتذكروا دائما كلام ســموه ولنكن متحدين ومتلاحمين نقف صفا واحدا نشد من أزره، ونسير على طريق الخير والبناء بدلا من كل هذا الضجيج، وهذا التطرف الأهوج الذي ســيقود البلاد الى ما فيه الضرر على الجميع لو استمر اتباع هذا الأسلوب، فارحموا بلدكم، واعلموا ان العنف لا يولد إلا العنف، فنحن في الكويت قد تعودنا على التفاهم والمحبة رغم كل خلافاتنا، فلتبق خلافاتنا دائما للمصلحة وليست المضرة وفي إطار الحكمة.

وكان الله في عون أميرنا، حفظه الله، بالســير بسفينة البلاد الى بر الأمان والاستقرار، وكونوا عونا ودعما دائما بدلا من التشرذم والتفتت والفتنة.

كلمات

هيا الفهد

قرار صاحب السمو

لن أتفق مع الحكومة في الإجراء الأخير ولن أتفق مع بعض أعضاء مجلس الأمة، ولكن لننظر للموضوع من جانب المصلحة العامة للبلد والمواطن ومن موقف الحيادية المطلقة، فما يحصل للبلد من أمور يرفضها أي شخص يتصف بالعقلانية خشية لله وحبا في الكويت وخوفا عليها وليس من زاوية المصلحة الشخصية.

اليوم نحن بحاجة ماسة وملحة لاتخاذ قرارات لا رجعة فيها، بحاجة لتطبيق القانون دون الاستماع لزيد وعبيد، بحاجة للنظر لمصلحة البلد واحترامه والخوف عليه لا ارضاء الثقافات محددة أو رغبات خاصة، لأن قرار صاحب السمو الأمير كان كمن يقول: «آخر العلاج الكي»، فمجلس الأمة تطاول بدرجة لا يقبلها عقل ولا ترتضيها ملة، فالمجلس ابتعد عن مصلحة البلاد والعباد وانصب اهتمامه في مصلحة الذات والذات فقط بجانب مصالح المقربين، لنناقش الموضوع بشيء من الشفافية، ماذا أضاف المجلس وماذا حقق من مصالح للمواطن؟! ما القضايا التي ناقشها بجدية؟ هل أرضى طموحات الناخبين؟ هل يملك المصداقية؟ هل يرغب فيه الشعب؟ هل حل مشاكل الوطن؟ هل يثق به الناخب؟!

إن الغالبية العظمى من أفراد الشعب الكويتي اليوم لا يثقــون بالمجلس ويرون في حله نهاية للعديد من المشاكل الجديدة، وكل ما يحدث داخل المجلس حلول لقضايا خاصة وخاصة جدا، وكل ما يعالج ينصب في إطارها بعيدا عن مصلحة البلد والمواطن، وإحصائية الانتخابات الأخيرة تدل بصورة قاطعة على العزوف عن الانتخاب.

الرغبة في الســيطرة على الوطن والمواطنين هي رغبة البعض من الأعضــاء ومحاولة فرض ثقافتهم وانتماءاتهم وكأنهم المسؤولون المباشرون عن المواطن دون أخذ رغبته أو الوقوف على رأيه، والبعض الآخر ينظر للمجلس على انه تحقيق الحلم في الثراء السريع والعاجــل، والبعض الآخر ينظــر للمجلس على أنه الفرصة لمخالفة القانون والمســاعدة على ذلك وإلا ما توسط البعض لمخالف أو مطاول على رجال الأمن.

إن قرار صاحب السمو الأمير باستخدام هذه الآلية في التعامل كان كمن يقول «اتق شر الحليم إذا غضب»، وقــد غضب الحليم، فكان لابد مــن اتخاذ ذلك القرار لإنهاء حالة التطاول التي أغضبت الشــارع الكويتي قبل ولي أمره.

مثل هذه القرارات نحن بحاجة إليها وبصفة عاجلة قبل أن تقع الفأس في الرأس، قرارات تصدر من سموه للقضاء على العديد من الســلبيات فــي البلاد، قرار بإعطاء رجل الأمن صفته الرسمية للتعامل مع الحدث حسب مســتواه فلا يتجرأ كائن من كان على مخالفة القانون أو إهانة رجالــه، قرار بتطبيق القانون على كل مخالف من شأنه الإضرار بأمن أو سلامة المواطن والمقيم، قرار بترحيل كل من تســول له نفســه أذى البلد أو شعبه، قرار بمعالجة الفساد وغسيل الأموال والتزوير والسرقات للمال العام.

إننا قد نختلف في طريقة المعالجة لما حدث إلا أننا نتفق على أن الأمور زادت عن حدها عند أعضاء مجلس الأمة، فالشــعب حين اختارهم اختارهم ليمثلوه في قضاياه المهمة لا أن يكون الشتم والضرب من أساليبهم ولا أن يكون الحجر على حرياته من مبادئهم ليطبقوا عليه رأيهم الأوحد.

اتقوا الله في بلد أعطى أكثر مما أخذ واتخذوا من الغزو عبرة وعظة، وان هذه الأرض هي الأرض الوحيدة التي نستطيع أن نعيش عليها ونتنفس فيها، وذاكرة الغزو مازالت عالقة في الأذهان لم تنس بعد.

kalematnet@hotmail.com

36.م

عبدالهادي الصالح

نعم.. الإعلام الرسمي لا يقوم بدوره

في الاسبوع الماضي نقل سيد حســين القلاف للصحافيين ان صاحب السمو الأمير قال له «ان الإعلام الرسمي لا يقوم بالدور المطلــوب منه خلافا للقنــوات الخاصة التي تبذل جهدا أكبــر...»، وبالفعل فإن تلفزيون وإذاعة الكويت ـ كما يظهر مما يتناقله المواطنون ـ مهجوران، حيث اتجه الناس الى القنــوات الأخرى وإلى إذاعة B.B.C ومونتي كارلــو وأبوظبي.. الخ، المليئة بأخبار الساعة أولا بأول علاوة على التعليقات من مكان الحدث، والتي تجمع بين الرأي والرأي الآخر مهما كان مضادا ومتعارضا مع الرأي الرسمي، والناس كذلك تتساءل أين البرامج الحوارية الجادة مثل شبكة التلفزيون لعبدالرحمن النجار و6/6 ليوسف الجاسم وحواريات السنعوسي.. وغيرها؟!

أصبح التلفزيون والإذاعة الرسميان عندنا كنشــرة الأخبار الرســمية التي يذيعانها!

كما ان البرامج الدينية، حيث اليوم العنوان الضاغط عــلى مجريات الأحداث السيا ســية والاجتماعيــة المحليــة والخارجية، أحادية الرأي والمنطلق، رغم ان الساحة الدينية عندنا تتعدد فيها الآراء والاجتهادات.

ورغم ان أصحــاب أطروحات الإذاعة والتلفزيون هم ـ في الغالب ـ مبعث الوجع والأرق من السياسيين المنتمين لتيار الإذاعة والتلفزيــون بــل وحتى مناهــج وزارة التربية، ومع هذا يلقون كل حنان وتدليل مــن الحكومة المتوجعة دوما منهم، بينما التيارات الأخرى التي يشار اليها بالبنان علــى انها محل تدليل هي في الواقع محل الغاء وإهمال وتهميش من الحكومة، وفي ذلك أحد مصاديق القول بأن سياسة الحكومة في الأساس هي السبب في تنمية وازدهار هذه الأزمات المتلاحقة التي بطر أصحابها ولسان حالهم «هل من مزيد»؟!

a.alsalleh@yahoo.com

نوافذ

د.ناصر بهبهاني

انتحار اقتصادي

ســبــق أن تناولت في مقالة سابقة موضوع الــنــزعـــات الاســتــهلاكية الخاطئــة، وما يترتــب عليها مــن أضــرار، ولأن الموضوع أوسع من أن يتم حصره في مساحة ورقية ضيقة، فكان لابد من الرجوع إليه بما يستجد من معطيات من شأن طرحها أن يفيد.

وقبل أن أدخل في التفاصيل لابد من التلميح بمعنى الاستهلاك الخاطئ، ويتمثل في عدم وجود وعي استهلاكي عند الفرد أي ان لديه خللا في حاجاته وانتقاءاته الشــرائية، وقد يصل الأمر الى وجود عامل نفسي في الموضوع، وهذا يدخلنا في أنفاق اخرى لا مجال لذكرها، او ربما تحتاج الى متخصصين في علم النفس والاجتماع.

ويرى بعض المحللين الاقتصاديين أن النزعة الاســتهلاكية عندنا بدأت تظهر في نهاية القرن التاســع عشــر بينما بدأت فــي الغرب قبل ذلك بفترة أطول. وهــذا يعني أنها تواكبــت مع الثورات الصناعيــة والتكنولوجية الهائلة التي عملت تحولا في مفهوم السلعة من كونها حاجة ضرورية إلى كونها حاجة ترفيه أو كمالية، وهو ما أدى ببعض البلدان الى فرض ضريبة تسمى بضريبة «الرفاهية»، ولكن حتى هــذه الضريبة لم تحدّ من شراهة الاستهلاك.

ومع الايام أخذت النزعة الاستهلاكية أشكالا عديدة، فلم تعد تقتصر على الشراء من المتاجر، بل أصبح استخدام الفنادق وأماكن الترفيه نوعا من أنواع الاستهلاك غير المباشر، بما في ذلك السفر غير المنظم وخصوصا الســفر بالأقساط أو الدين، وهو بالضبط ما نعاني منه في مجتمعنا الكويتي اليوم. وهناك اليوم من يستثمر أو يبتز ببراعة هذه النزعة الاستهلاكية الخاطئة لدى الناس، فيبتكر أساليب دعائية براقة تجذبهم و تد فعهــم للشراء بشراهة ونهم. وهذا ما يفسر الانفاق الفظيع علــى الدعاية والاعلان من قبل الشركات التجارية كبيرها وصغيرها.

كما ابتكروا مــواد جديدة للبيع لم تكن موجودة من قبل، واستغلوا بذلك المناسبات الخاصة والاعياد سواء الغربية منها او الشرقية. فأصبح كل شيء قابلا للبيع، بما في ذلك صرعات بيع قطع من الأرض على القمر، وأصبحوا يبتكرون الدمــى والبطاقــات والأوراق الملونــة والصابون والعطور وورود الزينة، في مناســبات مثل «فالنتاين»، ومباريات كأس العالم وأعياد الميلاد والمناســبات الدينية، ثم وجدت الماركات العالمية أن ابتكاراتها، حتــى الصرعات منها، تجد قبولا كبيرا لدى المستهلكين، فتشجعت على تطويــر صناعتها فحولت اللباس الى زي موسمي يلبس لمرة واحدة عند الكثير من الناس.

وظهرت ـ حتــى في الغرب ـ حركات مناهضة للنزعات الاستهلاكية العبثية، ولكن عندنا لا يوجــد حتى الان مــن يــأخذ علــى عاتقه تنظيــم العملية الشــرائية لــدى النــاس، ولا نقول مكافحتهــا، ولا يتعــدى الأمر ســوى تنبيهات توعوية تطلقها الدولة بين الحين والاخر حول اســتهلاك الثروات المائية والكهربائية، وهذا لا يكفي، ولابد من ايجاد ما يمكن أن نسميه «ثقافة الاستهلاك»، وهو الدرس الــذي يفترض ان يتعلمه الفرد في البيت والمدرسة والجامعة، لأن الاســتهلاك الخاطئ، هو نوع من أنواع الانتحار الاقتصــادي للفرد أولا، والتي تجر بعدها ثانيا وثالثا.

nasser@behbehani.info

كلمة صدق

فيصل حمد ابراهيم المزين

استجواب الرئيس ـ 2

تعيش الكويــت هذه الأيام حالة احتقان سياســي وترقب وانتظار الى استجواب سمو رئيس الوزراء على خلفية ما جرى من أحداث في ديوانية د.الحربش، ولن اخوض فيما جرى هناك.

إلا أن الغريب في الأمر ان هناك تطورات غريبة وعجيبة من اقصاء الرأي الآخر فذكرني ذلك بممارسات الترهيب السياسي والفكري، فلا يعقل ان يتم ترهيب النواب من ان يصوتوا مع عدم التعاون وان لم يفعلوا فهم في خانة الخيانة، والويل والثبور لكل من يخالف وجه نظر كتلة «الا الدستور»! أيعقل ان يحدث هذا في ديموقراطية نابضة وحية مثل الديموقراطية الكويتية، اين الرأي والرأي الآخر؟ اين مفاهيم الحرية المســؤولة؟ سمعنا مفردات مقززة ودخيلة على العمل السياســي الكويتــي التي لن نقبل بها بغض النظر عن الانتماء الفكري والسياسي، فلا يجوز ان تخون شخصا لأنه يختلف معك في وجهة نظر، ممارسة خطيرة للغاية من بعض ممن يمثلون الأمة.

الأمر الآخر هو تخوين بعض وســائل الإعــلام الكويتية بل وصل الامر الى طردهم مــن الندوات، بل وصل الامر الى رمــي الميكرفون على الارض بشــكل مقزز. يا من يدعي الديموقراطية اين انتم من الرأي والرأي الآخر؟ اتريدون الكويت كلها برأيكم فقــط؟! اذن ما الفرق بينكم وبين من يمارس الدكتاتوريــة والتفــرد بالرأي؟! ان لم تكن معي فأنــت ضدي، لا بل وصل الامر الى تصنيف من يخالفهم بالرأي بأنهم اعداء، والدعوة الى طرد كل من يخالفهــم من دواوين أهل الكويت، في خروج واضح عن العادات والتقاليد الكويتية العربية الأصيلة، وخروج ايضا عن تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف وعن ســنة رسولنا الكريم ﷺ، اي انه تم الخروج عن كل المفاهيم المتعارف عليها، يا للعجب من يتشــدق ويباهــي بالديموقراطية هو أول من يمارس الدكتاتورية باسم الديموقراطية. تناقض واضح بين الأقوال والأفعال ومفارقة عجيبة مضحكة مبكية. يا من يعيش ويقفز ويتنفس فقط في هذه الأجواء المشحونة اتقوا الله في الكويت.

الاســتجواب حق دســتوري لكل نائب ولا غبار في ممارسة هذا الحق، مع تحفظنا عليه خاصة ان صاحب الســمو الامير، حفظه الله، قال انا من أعطى الأوامر، في رســالة واضحة لــكل من له قلب وعقل. نتمنى ان يكون الاستجواب راقيا وبعيدا عن التجريح والإساءات، والحكم للأمة ونقبل بأي نتيجة تصوت عليها الأغلبية.

كمــا انه يجب طي هذا الملف بعد نهاية الاســتجواب وانهاء هذه المعركة السياسية، والتفرغ لقضايا الأمة الجوهرية والمرتبطة بحياتنا وحياة أجيالنا، فأهل الكويت سئموا هذه الأجواء الموبوءة، ان أتعس ما في الأمر ان نتحدث فنجد من يصغي ولكن لا نجد من يعقل الحديث وعواقب الأمور، والأســوأ ان ترى من يعي ويفهم يتمادى في سلبيات الأمور، فينطبق عليه القول في وصف بني اسرائيل «يعرفون الحق وهم له كارهون».

وتذكروا أن الدول تراقبنا وهناك من يضمر لنا الشر فلا ننشغل بالقضايا المحلية مع اهميتها، وننسى التداعيات الإقليمية والدولية ونكون كالنعامة التي تدس رأسها بالتراب كي لا ترى الخطر. في الختام استذكر دعاء كويتيا قديما يردده كبار السن في السابق لنا لم ندرك معناه الحقيقي الا في وقتنا الحالي «الله لا يشمت احد فينا بيوم».

almuzayenfaisal@yahoo.com